المدخل إلى أخلاقيات المياه

اعـــــداد
Naser I. Faruqui
خبير بمركز بحوث التنمية الدولية - أوتاوا - كندا
متخصص فى إدارة المياه فى الشرق الأوسط

تمهيد :

فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تزداد أهمية المياه بسرعة كبيرة لتصبح القضية الرئيسية لعمليات التنمية . وتعتبر المنطقة من أكثر مناطق العالم من حيث معدلات الزيادة السكانية (حوالى ٢,٨ %) ، وأكبر مناطق العالم من حيث ندرة إمدادات المياه . نتيجة لذلك فقد تناقصت المياه المتجددة المتاحة فى المنطقة من معدل ٣,٣٠٠ متر٣ للفرد سنويا (عام ١٩٦٠) إلى ١,٢٥٠ متر٣ للفرد سنويا (عام ١٩٩٦)، ومن المتوقع أن يتدنى ليصل إلى ٧٢٥ فى عام ٢٠٢٥ .

والعديد من دول المنطقة قد تدنت مستويات المياه المتاحة فيها إلى ٥٠٠ متر٣ للفرد سنويا . على سبيل المثال فى أوائل عام ١٩٩٠ كان معدل المياه المتجددة المتاحة للفرد فى الأردن وتونس واليمن ٣٢٧ ، ٥٤٠ ، ٤٤٥ متر٣ على التوالى . ومن المتوقع أن تنهار تلك المعدلات بشدة بحلول عام ٢٠٢٥ (البنك الدولى ١٩٩٥) . ويلاحظ أن جميع دول شبه الجزيرة العربية - غالبا - إضافة إلى إسرائيل والأردن وليبيا ، تستهلك بالفعل كمية مياه تتجاوز إمدادات المياه المتجددة سنويا . نفس الوضع الخطير بالنسبة لمصر والمغرب والسودان وسوريا وتونس . أضف إلى ذلك أن كميات المياه المتاحة ذات نوعية رديئة نتيجة تزايد معدلات التلوث . ووفقا للتقديرات الفنية يعتبر معدل ١٠٠٠ متر٣ للفرد / سنة ، المؤشر الذى تقاس عليه ندرة المياه ، فإذا قل المعدل عن ذلك ، تكون الدولة على شفا أزمة ندرة مائية مزمنة وبما يعوق عمليات التنمية ويضر بالصحة الإنسانية لمواطنيها ، وإذا وصل المعدل إلى ٥٠٠ متر٣ للفرد سنويا فإن ذلك يعد مؤشرا لأزمة مائية قاسية وحادة .

والتزايد السكانى إضافة إلى تزايد معدلات الحضر يزيد من خطورة التنافس بين إمدادات المياه . ورغم أن معدل النمو الحضرى الجماعى لأقل الدول المتقدمة يقدر بحوالى ٢,٩ % (فى الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠١٥) فإنه يزداد فى دول منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا (٣,٢ %) . وبحلول عام ٢٠١٥ سوف تصل نسبة إجمالى السكان فى المناطق الحضرية إلى ٦٦ % ، مقارنة بـ ٤٩ % بالنسبة لأقل الدول المتقدمة (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ١٩٩٨) .

وعلى نقيض ما سبق ، نجد أن الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المانحة بما فيها مركز بحوث التنمية الدولية ، تعمل جميعها لمواجهة التهديدات القائمة والخاصة بتزويد سكان وشعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإمدادات المناسبة والمياه العذبة لسد احتياجاتهم .

أولا - القيم والتنمية

تؤثر الثقافة ، شاملة الدين ، دون شك فى كيفية إدارة الإنسان لمورد طبيعى مثل المياه . ورغم إهمال هذا الأمر غالبا فى مشروعات التنمية فى الماضى ، فقد ركزت وكالات التنمية على ضرورة التعريف بأهمية الثقافة والقيم المحلية . رغم ذلك لم تنعكس تلك الأهمية بالضرورة فى مشروعاتهم . إن المشروعات التى تعنى بإدماج الثقافة والقيم إما أن تنصرف إلى التركيز على جماعات صغيرة بعينها ، كالجماعات المنتمية إلى المناطق الريفية (مثال ذلك العلاقة بين النظام العقائدى للماساى فى كينيا ونظام حياتهم البدوية) ، أو التركيز على عناصر محددة (مثل اثر سيطرة الرجال على مستوى تعليم وثقافة المرأة) .

ورغم أن تلك الدراسات تعتبر مفيدة ، فإن المنظمات المانحة ذهبت إلى التركيز على قضايا أكثر تحديدا ، مثل عدالة النوع ودون الخوض فى بحث وفحص الثقافات الخارجية . ويلاحظ أن قليل من تلك الدراسات قد أنجزت فى منطقة الشرق الأوسط ، ويبدو أن هناك اعتقادا بأن الدراسات المتعمقة التى تتناول جميع الاعتبارات الخاصة بعقيدة أو ثقافة معينة ليست ذات أهمية على المستوى العالمي ، أو بالأحرى فى العالم المتحضر ، حيث لا يعتبر الدين أو المعتقدات من الأهمية بمكان فى ظل توجه العالم نحو إيجاد أساس ثقافى مادى مشترك .

وللأسف لم يدرك الباحثون ولا صانعوا القرار ولا المنظمات المانحة حتى الآن فشل جميع مشروعات التنمية التى تتجاهل القيم المحلية . وقد حرر البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مجموعة من المقالات حول علم الأخلاق ، فإذا كان هناك معنى للقبول الذى حازه إعلان ريو دى جانيرو ، فلابد أن ينصرف ذلك إلى مجال حقوق الإنسان ، وليس نحو مفهوم أن الأرض وما تعطيه من خير إنما هو لخدمة مصالح الجميع .

وقد أولت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة اهتماما كبيرا لقضية حقوق المياه فى الدول الإسلامية فى عام ١٩٥٤ ، وقامت بنشر دراسة حول قوانين المياه فى الدول الإسلامية فى عام ١٩٧٣ . وفى عام ١٩٩٦ نشرت منظمة الصحة العالمية مجموعة من الكتيبات حول التعاليم الصحية المستمدة من الدين ، متناولة موضوعات مثل المياه والصحة والسلامة البيئية فى الإسلام .وفى عام ١٩٩٥ ساهم البنك الدولى فى رعاية مؤتمر حول " علم الأخلاق والقيم الدينية : تعزيز التنمية البيئية المستدامة " ، وحاليا يقوم بالتشاور مع قادة ومرشدين يمثلون تسعة عقائد مختلفة من جميع أرجاء العالم ، للتوسع فى مفهوم وتنفيذ عملية مواجهة قضية الفقر العالمى . أيضا استضافت وكالة التنمية الدولية الكندية حوارا حول " الدين والقيم وعملية التنمية المستدامة " فى عام ١٩٩٦ . ومؤخرا تم تأسيس المجلس العالمى للمياه ، والذى يضم فى جنباته عددا من خبراء البنك الدولى ، مؤسسة روكفيللر ، الاتحاد الدولى للصيانة ، والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويقوم المجلس بدراسة العلاقة بين الدين وممارسات إدارة المياه .

وبالنسبة لمركز بحوث التنمية الدولية ، يوجد مشروع خاص بالعلم والدين والتنمية ، ذلك المشروع يتبع دراسة حول الثقافة والدين والتنمية الاقتصادية . وقد انطلقت تلك الدراسة على أساس قيام مركز بحوث التنمية الدولية بالمساعدة على تحسين التكامل بين القيم الإنسانية والأنظمة العقائدية حاليا ومستقبلا . وقد قام المركز فيما مضى برعاية العديد من الدراسات المعنية بدراسة القيم ، مثال ذلك مؤتمر عام ١٩٨٨ حول الأخلاق والقيم الإنسانية فيا يتعلق بتنظيم الأسرة فى تايلاند . والدراسة التى تمت فى عام ١٩٨٥ حول أثر التقاليد والعقائد الدينية على اكتساب المعارف فى أثيوبيا . ودراسة أخرى فى عام ١٩٧٦ حول الدين والنسب والتشغيل وتأثيراتهم على مجتمعات الصيد فى أفريقيا .

ثانيا ـ الإسلام فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن بحث القيم الأساسية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتبر من الأهمية بمكان ، فتلك المنطقة تضم عديد من الأقليات المشايعة لعقائد دينية متعددة ، بجانب وجود ما يقرب من ٣٠٠ مليون مسلم . وكما يوجد فى بعض الأنظمة العقائدية ، يشتمل الإسلام على كثير من السلوكيات والعبادات التى تندرج تحت مصطلح الدين . والدين الإسلامى يذهب إلى تنظيم جميع شئون الفرد والحياة ، مثل عمليات البيع

والشراء ، العقود ، الميراث ، الزواج ، العلاقات الأسرية ، وحتى القضايا التى تعتبر أولية مثل الطعام ، الصحة ، العادات الصحية الشخصية .
وفى الإسلام لا يوجد فصل بين الدين والدولة . ورغم أن القليل من الدول الإسلامية فى الوقت الحالى تطبق الشريعة الإسلامية فى أنظمتها السياسية والقضائية والاقتصادية والدستورية ، فإن التأثير القوى للإسلام يقف دون مجرد إطلاق لفظ العلمانية ، حتى على الدول التى تتبع الثقافة الغربية مثل تونس والمغرب . لذلك فمن الصعوبة بمكان تحديد دولة علمانية فى الشرق الأوسط باستثناء تركيا . رغم ذلك يمكن ملاحظة شيوع استخدام القيم الدينية وبخاصة الإسلامية حتى فى الدول العلمانية . فمثلا الإدارة البلدية للمياه فى كندا فى مقاطعة مثل مقاطعة فانكوفر الكبرى ، لا يمكن أن تقتبس أو تستعير من الكتاب المقدس أية أمور لتعزيز وتقوية عملية صيانة المياه . ومع ذلك نجد الأردن ، وهى دولة تعتبر علمانية مقارنة بدول أخرى مثل إيران والسعودية ، وتوجد بها أقليات دينية متعددة ، حيث يلاحظ أن وزارة المياه تستخدم مصادر التشريع الإسلامى جنبا إلى جنب مع الشعارات العلمانية لتعزيز عمليات صيانة المياه . إن الأمر الذى لا شك فيه ، أن التأثير الإسلامى فى المنطقة قد نما بشكل ملحوظ فى العقدين الأخيرين .
والتهديد الكبير الذى يظهره تدنى نصيب الفرد من المياه المتاحة فى المنطقة يطرح أمرين :

- أن يقوم صانعوا السياسات باستخدام كافة الأدوات المتاحة لتحديد المشكلة ، متضمنة الأدوات التى أهمل استخدامها فى الماضى ، مثل القيم والثقافة .
- أن ازدياد المنافسة بين القطاعات المختلفة ، والطلبات المتداخلة على نفس المياه ، بين الأفراد وأيضا بين الجماعات ، يعنى أن القرارات والتضحيات سوف تستوجب أن تتخذ على المستوى المحلى ، وأن طبيعة ومدى تلك التضحيات سوف يعتمد حينئذ على القيم الشخصية والطائفية .

ثالثا ـ مبادئ دبلن

إن القبول بل والإجماع الدولى لعملية إدارة المياه يمكن تأريخه بعام ١٩٩٢ ، حين عقد البرنامج البيئى للأمم المتحدة " مؤتمر المياه " فى دبلن / أيرلندا . حيث تم الموافقة على المبادئ التالية :

١. المياه سلعة اجتماعية
٢. المياه سلعة اقتصادية

٣. المشاركة والتكامل فى إدارة المياه
٤. الدور المركزى للمرأة فى إدارة المياه

وحيث أن تلك المبادئ أو الأهداف تتميز بالعمومية ، فقد ذهب الخبراء إلى تحديد الممارسات والسياسات التى يمكن أن تساعد على إنجازها . مثل وضع التعريفات الآمنة، صيانة المياه ، زيادة معدلات التعريفة ، إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ، الخصخصة ، أسواق المياه ، والإدارة الجماعية للمياه . وقد قبل صانعوا السياسات بشكل عام تلك الممارسات ، وفقا لشروط محددة ، وأكدوا على قيمتها ودورها المحتمل فى تعزيز العدالة . مع ذلك ، فإن بعض المسلمين قد أشاروا ـ قبل انعقاد ذلك المؤتمر وبعده ـ إلى أن الإسلام ضد مسألة بيع الماء وإعادة استخدام مياه الصرف الصحى . وتلك الآراء قد روج لها فى أديان أخرى غير الإسلام ، حيث نجدها تحرم وتمنع تحديد حصص للمياه وفقا لقوى السوق .

لذلك فإن الغرض من ورشة العمل التى نحن بصدد الحديث عنها يتمثل فى فحص ودراسة المنظور الإسلامى الخاص بتلك الممارسات ، وهل يتفق الإسلام معها أم لا ؟ وإذا كان يتفق معها ، فما هى الحدود التى يضعها ؟ . ويمكن القول أنه بدون البحث فى القيم الضمنية التى يشتمل عليها الدين الإسلامى ، سوف يكون من الصعب تحقيق وإنجاز الأهداف التى تضمنتها مبادىء دبلن ، وبالتالى عدم تحقيق العدالة ، والكفاءة واستدامة إمدادات المياه فى أجزاء عديدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

رابعا ـ موضوعات ورشة العمل

مع وضع الاعتبارات السابقة فى الاعتبار ، وجهت ورشة العمل الدعوة لاستقبال أوراق العمل من الباحثين . وحددت موضوعات الورشة كما يلى :

*** المياه كسلعة اجتماعية**
- أهمية العدالة فى الإسلام
- فئات واولويات الحقوق
- الحقوق البيئية

*** الأدوات غير الاقتصادية لإدارة الطلب على المياه**
- صيانة المياه فى الإسلام
- الوعى العام
- إعادة استخدام وإدارة مياه الصرف الصحى

*** الأدوات الاقتصادية لإدارة الطلب على المياه**

ـ إباحة الإتجار والحصول على مقابل التكلفة فى الإسلام
ـ تسعير المياه
ـ خصخصة خدمات توصيل المياه
ـ أسواق المياه

*** الإدارة المتكاملة للمياه**

ـ مشاركة المجتمع فى إدارة المياه
ـ إدارة المياه الدولية
ـ وضع السياسات على المستوى الوطنى